التفكير النقدي



العدد الثاني عشر: الخلط بين التزامن والسببية

من أكثر الانزلاقات الفكرية شيوعاً وإضلالاً مغالطة يُعبر عنها في أدبيات المنطق بـ«جعل ما ليس بعلةٍ علة» أو مغالطة «أخذ التعاقب والتزامن مأخذ السببية»؛ وهي الافتراض الخاطئ بأن اقتران حدثين وتزامنهما في الوقوع يعني حتماً أن أحدهما علةٌ للآخر.

وثمة مثال إحصائي شهير يوضح ذلك: فقد أظهرت بيانات بعض الدول على مدى عقود ارتباطاً إحصائياً طردياً بين زيادة أعداد طيور اللقلق وارتفاع معدل المواليد؛ ومع ذلك لا توجد أي رابطة علّية بينهما إطلاقاً — إذ يعود كلاهما إلى عامل مشترك أوسع (كتوسع المناطق الريفية). ويطلق علم الإحصاء على هذه الظاهرة «الارتباط الزائف» (Spurious Correlation).

لماذا تقع عقولنا في هذا الفخ؟ لأن الذهن البشري بطبيعته مولع باكتشاف الأنماط وحياكة السرديات؛ فرؤية أمرين متجاورين تستحث فينا الرغبة الفطرية في اختلاق علاقة سببية بينهما، حتى وإن كنا نفتقر إلى المعطيات الكافية لإثباتها.

وفي الدراسات الفقهية والأصولية، يُعد البحث في مسألة «القياس» (بالمعنى الفقهي، أي إلحاق فرع بأصل في الحكم لاشتراكهما في وصف ظاهري) تجسيداً واضحاً لهذا الاحتراز؛ إذ يرفض المذهب الإمامي عموماً القياس بهذا المعنى في استنباط الأحكام الشرعية، نظراً لأن مجرد التشابه والاقتران الظاهري بين موضوعين (وهو ما يشبه الارتباط الإحصائي) لا يعد مبرراً كافياً لتوحيد حكمهما؛ بل لا بد من «تنقيح المناط» والتحقق القطعي من العلة التامة للحكم، وعدم الاكتفاء بالعلل المظنونة أو الوجوه السطحية.

هذا الدرس بالغ الأهمية في مجريات الواقع اليومي: فعندما نلاحظ حدوث أمرين معاً («منذ تطبيق السياسة الفلانية، ارتفعت معدلات البطالة»)، يجب قبل الجزم بالسببية أن نسأل: هل يوجد عامل ثالث مجهول يفسر الظاهرتين معاً؟ وهل يمكن أن تكون العلاقة عكسية؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه مصادفة محضة؟

تمرين هذا العدد: استرجع دعوى سببية سمعتها أو قرأتها مؤخراً («السبب في حدوث كذا هو كذا»)، وابحث عما إذا كان قد قُدم دليل حقيقي على السببية، أم أنه مجرد تزامن في الوقوع.

الخلاصة: تزامن وقوع حدثين ليس دليلاً على السببية بينهما؛ فإثبات العلية يفتقر إلى براهين مستقلة تتجاوز مجرد المعية والاقتران.

ومضات



* لم تنشأ في الواقع النظرة التجزيئيّة الى التشيّع الروحيّ بصورة منفصلةٍ عن التشيّع السياسيّ، ولم تولد في ذهن الإنسان الشيعيّ، إلّا بعد أن استسلم الى الواقع، وانطفأت جذوة التشيّع في نفسه كصيغة محدّدة لمواصلة القيادة الإسلاميّة في بناء الأمّة، وإنجاز عمليّة التغيير الكبيرة الّتي بدأها الرسول الكبير، وتحوّلت الى مجرّد عقيدة يطوي الإنسان عليها قلبَه، ويستمدّ منها سلوته وأمله.

نشأة التشيّع والشيعة ص: ٩٣

* ليس من الممكن أن نتصوّر تنازل الأئمّة عن الجانب السياسيّ إلّا إذا تنازلوا عن التشيّع.

نفس المصدر

* نحن إذا تتبّعنا سير الحركة الشيعيّة، نلاحظ أنّ القيادة الشيعيّة المتمثّلة في أئمّة أهل البيت، كانت تؤمن بأنّ تسلّم السلطة وحده لا يكفي، ولا يمكّن من تحقيق عمليّة التغيير إسلاميّاً، ما لم تكن هذه السلطة مدعّمة بقواعد شعبيّة واعية تعي أهداف تلك السلطة وتؤمن بنظريّتها في الحكم، وتعمل في سبيل حمايتها، وتفسير مواقفها للجماهير، وتصمد في وجه الأعاصير.

نفس المصدر، ص ٩٤

* لقد ربط الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بين حقيقتين حين قال (العباد عباد الله والمال مال الله)، وبذلك حطّم الإسلام كلّ القيود المصطنعة والحواجز التاريخيّة الّتي كانت تعوق تقدّم الإنسان وكدحه إلى ربّه وسيره الحثيث نحوه.

صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلاميّ ص:٥

* إنّ الإمامة الّتي كانت امتداداً روحيّاً وعقائديّاً للنبوّة ووريثاً لرسالات السّماء مارست باستمرار دورها في محاولة تصحيح مسار الدّولة وإعادتها إلى طريقها النبويّ الصحيح. وقدّم الأئمّة عليهم السلام في هذا السبيل زخماً هائلاً من التضحيات الّتي توّجها استشهاد أبي الأحرار وسيّد الشهداء أبي عبد الله الحسين مع الصفوة من أهل بيته وأصحابه في يوم عاشوراء.

لمحة تمهيديّة عن مشروع دستور الجمهوريّة الإسلاميّة ص:٤

* امتدّت الإمامة بعد عصر الغيبة في المرجعيّة. كما كانت الإمامة امتداداً بدورها للنبوّة. وتحمّلت المرجعيّة أعباء هذه الرّسالة العظيمة، وقامت على مر التاريخ بأشكال مختلفة من العمل في هذا السبيل أو التمهيد له بطريقة وأخرى.

نفس المصدر

أسئلة وردود

هل للأشكال الهندسية طاقات خفية وترددات شفائية؟

السؤال:

يقول البعض بأنَّ بعض الأشكال الهندسيَّة (كالمثمن، والأشكال الهرميَّة، وشجرة الحياة) تحمل «تردّداتٍ شفائيَّةً» وطاقاتٍ حيويَّةً تؤثّر في المكان والوعي البشري وتفتح بوابات الأبعاد... هل يثبت ذلك؟ وهل يمكن أنْ يكون للأشكال الهندسيَّة فوائد من شكلها وهندستها فقط؟

الجواب:

لا يوجد دليلٌ علميٌّ معتبرٌ يثبت أنَّ أشكالاً هندسيَّةً كالمثلث أو الهرم أو المثمن أو ما يُسمّى بـ«شجرة الحياة» تحمل بمجرّد شكلها طاقاتٍ شفائيَّةً، أو تردّداتٍ خفيَّةً، أو تفتح بواباتٍ إلى أبعادٍ أخرى. لكن ينبغي التفريق بين أمرين مختلفين.

فمن الطبيعيّ أنْ يكون للشكل الهندسيّ أثرٌ حقيقيٌّ في بعض الأشياء؛ فشكل المبنى يؤثّر في توزيع الأحمال، وشكل الغرفة يؤثّر في الصوت، وشكل العدسة يؤثّر في الضوء، وبعض الأشكال قد تؤثّر في الرنين أو حركة الهواء، فهذه آثارٌ فيزيائيَّةٌ معروفةٌ يمكن قياسها وتفسيرها.

لكن هذا شيءٌ، والقول إنَّ الشكل نفسه يصدر «طاقة علاجيَّة» شيءٌ آخر تماماً.

فإذا قيل مثلاً: إنَّ الشكل الهرميَّ يطلق تردّداً معيناً، فالسؤال البسيط هو: ما الذي يتردّد؟ وما نوع هذه الطاقة؟ وكيف قِيست؟ لأنَّ كلمة «تردّد» في العلم لا تعني شيئاً غامضاً، وإنَّما تعني تكرار ظاهرةٍ قابلةٍ للقياس، كالموجات الصوتيَّة أو الكهرومغناطيسيَّة.

وكذلك القول بأنَّ شكلاً معيناً «يفتح بوابات الأبعاد» يحتاج إلى دليلٍ واضحٍ: ما المقصود بهذه البوابة؟ وكيف عرفنا أنَّها فُتحت؟ وما الجهاز الذي قاس ذلك؟ فإذا لم توجد إجابةٌ قابلةٌ للاختبار، فهذه ليست حقيقةً علميَّةً، وإنَّما مجرّد ادعاءٍ استُعملت فيه ألفاظٌ مثل: «الطاقة» و«التردّد» و«الأبعاد» لإعطائه مظهراً علميًّا.

نعم، قد تؤثّر بعض الأشكال المتناسقة في الإنسان نفسيًّا؛ فالمنظر الجميل أو التصميم المتوازن قد يبعث على الراحة والهدوء، لكن الراحة النفسيَّة لا تعني أنَّ الشكل يرسل طاقةً غيبيَّةً إلى الجسم.

ومن هنا فإنَّ تسمية بعض الرسوم بـ«الهندسة المقدَّسة» لا تكفي لإثبات أنَّ لها خصائص خارقةً، قد تكون لها رمزيَّةٌ دينيَّةٌ، أو تاريخيَّةٌ، أو جماليَّةٌ عند بعض الشعوب، لكن الرمزيَّة شيءٌ، والخاصيَّة الفيزيائيَّة شيءٌ آخر. وهذا ينسجم مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فليس المطلوب رفض كلّ شيءٍ جديدٍ، وإنَّما ألّا ننسب إلى الأشياء خصائص لم يثبت عليها دليلٌ.

وفي المحصّلة: يمكن أن تكون للأشكال الهندسيَّة فوائد حقيقيَّةٌ بسبب طبيعتها الهندسيَّة وتأثيرها في الضوء والصوت والبناء والإدراك البصريّ، أمَّا القول إنَّ مجرد شكلٍ معيَّنٍ يشفي الأمراض، أو يحمل طاقةً خفيَّةً، أو يفتح أبعاداً أخرى فلا يثبت إلَّا بدليلٍ علميٍّ واضحٍ، ولا يوجد ما يكفي لإثبات ذلك بمجرّد الادّعاء أو التجربة الشخصيَّة.

مقتطفات

كتاب الجعفريات (الأشعثيات) ومدى اعتبار رواياته

يُعدّ كتاب «الجعفريات»، المعروف أيضاً بـ«الأشعثيات»، من المجاميع الحديثية القديمة المشهورة بين الخاصة والعامة، وقد سُمّي بالجعفريات نسبةً إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وبالأشعثيات نسبةً إلى محمد بن محمد بن الأشعث، الذي رواه عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد وقع البحث في اعتبار هذا الكتاب من **جهتين أساسيتين:**

الجهة الأولى: اعتبار سند الكتاب

إنّ موسى بن إسماعيل، وهو الراوي الأساسي للكتاب عن أبيه، لم يرد فيه توثيق أو مدح معتدّ به في كتب الرجال. ولا يكفي في إثبات وثاقته وقوعه في أسانيد «كامل الزيارات»، كما لا تنهض عبارة السيد ابن طاووس في وصف إسناد الجعفريات بأنه «عظيم الشأن» دليلاً على وثاقته؛ لاحتمال قوي أن يكون ناظراً إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام الواقعين في السند، لا إلى الرواة المتقدمين عليهم.

نعم، ذكر ابن الغضائري في ترجمة سهل بن أحمد الديباجي أنه لا بأس بما رواه من الأشعثيات، وقد يُستفاد من ذلك اعتبار طريقه إلى الكتاب، إلا أنّ هذه الاستفادة لا تخلو من تأمل.

وأما إسماعيل بن موسى بن جعفر، فقد يُستفاد مدحه من كلام الشيخ المفيد في فضل أولاد الإمام الكاظم عليه السلام، إلا أنّ ذلك لا يعالج الإشكال المتقدم في وثاقة ابنه موسى.

الجهة الثانية: اعتبار النسخة المتداولة

النسخة المتداولة من الجعفريات وصلت إلى المحدّث النوري من بلاد الهند، وقد ناقش السيد الخوئي في مطابقتها للنسخة الأصلية؛ لاختلاف عناوين الكتب الموجودة فيها عمّا ذكره النجاشي والشيخ الطوسي في فهرستيهما.

إلا أنّ هذا الإشكال غير تامّ؛ فإنّ اختلاف نسخ الكتب القديمة بالزيادة والنقيصة، أو اختلاف عناوين أبوابها وكتبها، أمر متعارف، ولا يقتضي بمجرده تعدد الكتاب أو عدم صحة النسخة.

ويؤيد اتصال النسخة المتداولة بالكتاب القديم وجود روايات كثيرة فيها مطابقة لما نقله عنها المتقدمون والمتأخرون، من الخاصة والعامة، كالصدوق وابن قولويه والسيد ابن طاووس والشهيد الأول وغيرهم.

غير أنّ هناك قرائن أخرى تمنع من الاطمئنان باعتبار جميع ما ورد في النسخة المتداولة:

أولاً: أنّ المعروف في كلمات الأعلام أنّ الجعفريات تشتمل على نحو ألف حديث بإسناد واحد، بينما تشتمل النسخة الموجودة على ما يقارب ألفاً وستمائة حديث، وهو تفاوت كبير يصعب تفسيره بمجرد اختلاف النسخ.

ثانياً: اشتمالها على روايات تخالف ما هو المعلوم من فقه أهل البيت عليهم السلام، كصحة الحلف بالطلاق، وصحة الطلاق الثلاث، وكون المصّة الواحدة من الرضاع محرّمة، والترخيص في الغناء والضرب على الطبول، وتحديد النفاس بأربعين يوماً.

ثالثاً: أنّ النسخة المتداولة انتقلت عبر سلسلة من رواة العامة، ومنهم ابن السقا الواسطي وأحمد بن المظفر العطار ومن بعدهما، مع اشتمال النسخة المتداولة على زيادات لم يثبت منشؤها، مما يوجب مزيداً من التوقف في إحراز سلامة جميع محتوياتها.

النتيجة

والحاصل أنّه لم يثبت اعتبار سند كتاب الجعفريات، كما أنّ القرائن المتقدمة تمنع من إحراز سلامة جميع محتويات النسخة الواصلة إلى المتأخرين، وإن لم يثبت بذلك وضع أصل الكتاب أو عدم صحة جميع رواياته.

وعليه، فإنّ روايات النسخة المتداولة من الجعفريات لا تصلح للاستقلال بالاستدلال الفقهي، وإنما يمكن إيرادها على سبيل التأييد والاستشهاد، ما لم يثبت اعتبار الرواية المعينة بدليل مستقل.

المصدر: «وسائل الإنجاب الصناعية»، ص ٥٧٢–٥٨١، بتلخيص وتحرير.

نافذة على المقالات

دراسة نقدية للرؤية الأخلاقية لنظرية النزعة الواقعية في الحرب

التعريف بالمقالة

نُشرت الدراسة في مجلة «الاستغراب» (العدد ٤٢، ربيع ٢٠٢٦م، ص ٣٩-٦٥)، وأعدّها الباحثان أمير غلام علي بور دزفولي (الحائز على الدكتوراه في المعارف المدرسية من جامعة باقر العلوم عليه السلام) وعلي رضا آل بويه (الأستاذ المساعد في كلية العلوم والثقافة الإسلامية بقم)، وعرّبها حسن علي مطر الهاشمي. وأصل المقالة منشور باللغة الفارسية في مجلة «أخلاق پژوهي» (السنة ٥، العدد ١، ١٤٠١هـ.ش). وتتناول المقالة النقد الأخلاقي لنظرية النزعة الواقعية التسويغية/الحذرة في الحرب.

موضوع المقالة

تبحث المقالة في أخلاق الحرب من خلال تفكيك الرؤية الواقعية وتفنيد ادعاءاتها القائلة بفصل الحرب عن القيم الأخلاقية. وتستعرض النظرية الواقعية بتقسيماتها التوصيفية والتسويغية (الحذرة والأخلاقية)، لتركز بشكل خاص على نقد "الواقعية التسويغية الحذرة" التي تسوّغ التخلي عن الأصول الأخلاقية في العلاقات الدولية والحرب بذريعة صيانة المصالح الوطنية ورعاية الاحتياط والحذر. وتستمد المقالة أهميتها من تقديم مقاربة أخلاقية عقلانية ومفاهيمية ترفض الانزلاق نحو الحروب النفعية، وتبيّن أن التمسك بالأخلاق والقوانين الدولية هو الضامن الحقيقي للسلام وصيانة الهوية والمصالح الوطنية.

سؤال البحث وإشكاليته

تنطلق الدراسة من سؤال رئيس: هل تنهض أدلة النزعة الواقعية التسويغية الحذرة لإثبات مشروعية التخلي عن الأخلاق في الحرب، وهل تؤدي الواقعية فعلاً إلى إقرار السلام ومنع الحروب كما يدعي أصحابها؟ وتتفرع عنه أسئلة ناقشت فرضية "افتراض الحمق" (أي أن التمسك بالأخلاق يجعل الدولة لقمة سائغة وحمقاء أمام الآخرين)، وفرضية "فرض السلام بالقوة وتوازن القوى". كما تبحث الدراسة في مدى اعتبار القيم الأخلاقية جزءاً أصيلاً من المصالح الوطنية، ودور الآلية الداخلية والخارجية للأخلاق في ترسيخ السلام العالمي بدلاً من إشاعة الفوضى وجنون الارتياب.

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان المنهج التوصيفي التحليلي النقدي؛ حيث قاما أولاً ببيان وتفكيك أركان نظرية النزعة الواقعية التسويغية الحذرة وتقارير استدلالاتها البارزة في الفكر الغربي، ثم إخضاع تلك الاستدلالات للمحاكمة العقلية والنقد المفهومي والمصداقي. واستعان الباحثان بالاستدلال المنطقي الشكلي (المقدمات والنتائج)، مع الاستشهاد بالشواهد التاريخية والإحصائية للحروب قديماً وحديثاً (مثل الحروب العالمية، والحروب الصليبية، والعدوان على اليمن وإيران والكويت)، إلى جانب التوظيف المقارن لنظريات فلاسفة الأخلاق والعلاقات الدولية (مثل أوريند، ووالتز، ومورغنتا، ووالزر، وهانس كونغ، والمطهري، والنراقي).

أبرز الأفكار والنتائج

تكشف الدراسة عن تهافت الأدلة التي تقدمها الواقعية التسويغية الحذرة عبر محورين رئيسين:

١. دحض دليل «افتراض الحمق»: بيّن الباحثان أن مجرد احتمال اتصاف الدولة بالحمق أو الاستهزاء بها لا يشكل مبرراً عقلائياً للتخلي عن الأخلاق، فالقيم الأخلاقية ليست مجرد كلفة، بل هي جزء أساسي من المصالح الوطنية وهوية الشعوب ورصيد الثقة الدولية. كما أن للأخلاق آلية داخلية تصيغ النفس الإنسانية وآلية خارجية تحقق الاستقرار، وأن عدم التزام الآخرين بالأخلاق لا يسوغ سقوط المكلف في السلوك غير الأخلاقي.

٢. دحض دليل «فرض السلام بالقوة وتوازن القوى»: أثبتت المقالة أن القول بأن الواقعية وزيادة القوة تؤديان إلى السلام هو ادعاء بلا دليل؛ إذ إن الأنانية الوطنية ومراكمة القوة تجذر انعدام الثقة وتدفع العالم نحو الفوضى وجنون الارتياب (Paranoia) واشعال حروب الموارد والتوسع. وأوضحت أن الأخلاق والمشتركات الفطرية (كالأخلاق العالمية عند هانس كونغ) هي المنشأ الحقيقي للسلام الدائم، وأن نظرية "الحرب العادلة" لم تُوضع لإشعال الحروب الصليبية كما يزعم الواقعيون، بل لتقييد العنف وضبط دوافعه في أطر عينية صارمة.

القيمة العلمية

تتمثل إضافة المقالة في تقديم نقد إسلامي وفلسفي متماسك لإحدى أكثر نظريات العلاقات الدولية نفوذاً («الواقعية التسويغية»)، وتفكيك بنيتها الاستدلالية بأسلوب منطقي منظم. وتفيد الدراسة في إثراء أدبيات "أخلاق الحرب" باللغة العربية، والرد على الطروحات الغربية التي تفصل بين الأخلاق والسياسة الخارجية، كما توفر تأصيلاً فكرياً ورؤية عقلانية لدعم السياسة الخارجية للنظام الإسلامي القائمة على التوفيق بين صيانة المصالح الوطنية والالتزام الصارم بالمعايير الأخلاقية والمواثيق الدولية حتى في ظروف النزاع المسلح.

تقييم تحريري

تمتاز الدراسة بدقة التفكيك المفهومي، ومتانة البناء المنطقي للاستدلالات وردودها، وحسن الثراء المرجعي الذي يجمع بين المصادر الفلسفية الغربية والتعاليم الإسلامية والتطبيقات التاريخية. غير أن المقالة كانت ستغدو أكثر شمولاً لو أفردت مساحة أوسع لبحث "الواقعية الأخلاقية" والتفريق التفصيلي بينها وبين "الواقعية الحذرة"، مع تعميق النقاش حول الحدود الدقيقة للتكليف الأخلاقي في حالات التهديد الوجودي المباشر للدول. ومع ذلك، تظل المقالة مرجعاً نقدياً مهماً لباحثي فلسفة الأخلاق، والعلاقات الدولية، والفقه السياسي، والدراسات الاستراتيجية.

إعداد: الآفاق

مصطلح الأسبوع

نظرية الإدراكات الاعتبارية

"نظرية الإدراكات الاعتبارية" هي نظرية في الفلسفة الإسلامية طرحها العلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي في كتابه "أصول الفلسفة والمنهج الواقعي". وتكمن أهمية هذه النظرية في تمييزها بين نوعين من الإدراك الإنساني: الإدراكات الحقيقية والإدراكات الاعتبارية؛ إذ يرى العلامة الطباطبائي أن الخلط بينهما يؤدي إلى أخطاء أساسية في فهم الواقع والمعرفة.

ويقصد بالإدراكات الحقيقية تلك المفاهيم التي تكشف عن الواقع الخارجي، مثل إدراك الإنسان لوجود الأشياء وخصائصها، فهي مرتبطة بما هو موجود في الخارج. أما الإدراكات الاعتبارية فهي مفاهيم ينشئها الذهن الإنساني بهدف تنظيم الحياة العملية والاجتماعية وتلبية الحاجات الإنسانية، ولا يكون لها وجود مستقل في الخارج، مثل مفاهيم: «الوجوب»، و«الحسن والقبح»، و«الحق»، و«الملكية»، و«القانون».

ويرى العلامة الطباطبائي أن الإنسان عندما يواجه حاجاته العملية يجعل بعض المفاهيم وسيلة لتنظيم أفعاله وعلاقاته، ومن هنا تنشأ الاعتبارات. فأول اعتبار عملي عند الإنسان هو مفهوم «الوجوب» أو «البُدّ»، لأن كل فعل اختياري يصدر عنه يرتبط بشعور بضرورة القيام به لتحقيق غاية معينة. ومن هذا الاعتبار تنشأ مفاهيم أخرى، كالحسن والقبح، والخير والشر.

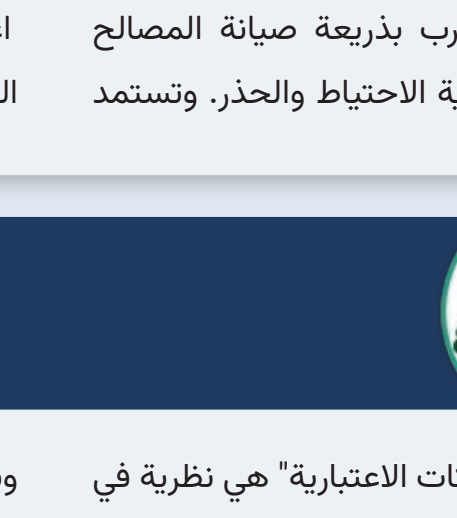
كما يربط العلامة بين هذه الاعتبارات وبين الطبيعة الاجتماعية للإنسان؛ فالإنسان يسعى بطبيعته إلى تحقيق مصالحه (أصل الاستخدام)، ولأجل ذلك يحتاج إلى الاجتماع والتعاون مع الآخرين (أصل الاجتماع)، ومن هنا تظهر مفاهيم مثل العدالة وحسنها، والظلم وقبحه.

ولا يعني كون هذه المفاهيم اعتبارية أنها وهمية أو بلا قيمة، بل هي أدوات ضرورية لتنظيم الحياة الإنسانية. فبعض الاعتبارات، كضرورة الاجتماع واتباع العلم، لها طابع عام وثابت، بينما تتغير تطبيقاتها وصورها بحسب اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية.

إعداد: الآفاق

حراس التراث

العلامة محمدباقر المحمودي... مُحيي التراث الحديثي



لم يكن إحياءُ المخطوطات عند العلّامة الشيخ محمدباقر المحمودي مجرّد عملٍ أكاديمي، بل كان مشروعَ عمرٍ كرّسه لخدمة تراث أهل البيت عليهم السلام، وإعادة تقديم النصوص القديمة في صورةٍ علميةٍ دقيقة تُقارب أصولها الأولى. وقد عُدَّ واحداً من أبرز المحققين الذين جمعوا بين المعرفة الحديثية، والخبرة الواسعة بالمصادر، والصبر الطويل على تحقيق النصوص ومقابلة النسخ، حتى غدت عشرات الكتب التراثية مدينةً له بحياتها الجديدة.

رحلةٌ بدأت من الحوزة وانتهت إلى خدمة التراث

وُلد الشيخ محمدباقر المحمودي سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٣م تقريباً في منطقة علامرودشت بمحافظة فارس، ثم انتقل إلى الحوزات العلمية في كربلاء والنجف، حيث نهل من كبار العلماء، قبل أن يستقر في قم ويجعل التحقيق العلمي شغله الشاغل. وقد عُرف منذ شبابه بولعه بالمصادر القديمة، وإيمانه بأن خدمة التراث لا تقلّ أهميةً عن التأليف، لأنّها تحفظ ذاكرة الأمة وتُعيد وصل الحاضر بجذوره العلمية.

محقّقٌ يبحث عن النصّ الأصيل

امتاز المحمودي بمنهجٍ صارم في التحقيق؛ فلم يكن يكتفي بإخراج النص، بل يلاحق أصوله، ويُقارن نسخه، ويستدرك رواياته من المصادر المختلفة، مع تعليقات رجالية وحديثية ولغوية موسّعة. وكان يؤكد دائماً ضرورة الرجوع إلى المصادر الأولى كلما أمكن، لأنّ المؤلفات المتأخرة كثيراً ما تنقل عنها مع احتمال وقوع السقط أو التصحيف. كما أولى اهتماماً خاصاً بكتب علماء أهل السنّة التي حفظت فضائل أهل البيت عليهم السلام، فقام بتحقيق عددٍ كبير منها، إيماناً بأنّ نشر هذه النصوص يعزز المعرفة المشتركة ويُسهم في توثيق الرواية التاريخية.

ومن أبرز الأعمال التي حققها: أجزاء من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر الخاصة بالإمام علي والإمام الحسن والإمام الحسين والأئمة عليهم السلام، وأنساب الأشراف للبلاذري، وجواهر المطالب، والنور المشعل، إلى جانب عشرات الكتب الأخرى التي أصبحت مراجع أساسية للباحثين. كما ألّف موسوعته المعروفة نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، التي تُعدّ من أهم الجهود الحديثة في جمع تراث أمير المؤمنين عليه السلام.

التحقيق رسالةٌ أخلاقية

لم يكن الشيخ المحمودي يرى التحقيق عملاً فنياً فحسب، بل رسالةً أخلاقيةً وعلمية. فقد عُرف بزُهده واستقلاله العلمي، وابتعاده عن الأضواء، وحرصه على الأمانة في نقل النصوص، وعدم التسرع في إصدار الأحكام. وكان يوصي الباحثين بالصبر، والاعتماد على الوثائق الأصلية، وتجنّب الاكتفاء بالنقول المتأخرة. ولهذا اكتسبت تحقيقاته ثقةً واسعة بين المتخصصين، وصارت نموذجاً في الدقة والاستقصاء.

إرثٌ لا يزال حيّاً

رحل الشيخ محمدباقر المحمودي سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، لكن آثاره لا تزال حاضرةً في مكتبات العالم الإسلامي، يستند إليها الباحثون في الحديث والتاريخ والتراث الشيعي. لقد أثبت أنّ حماية المخطوطات لا تكون بحفظها في الخزائن فحسب، بل بإحيائها تحقيقاً ونشراً، لتبقى جزءاً فاعلاً من الذاكرة العلمية للأمة.

لقد كان محمدباقر المحمودي واحداً من أولئك الحراس الذين لم يكتفوا بصيانة التراث، بل أعادوا إليه صوته، ليخاطب الأجيال بلغة العلم والأمانة.

قبسٌ مِن نور

ما وراء الوصية



✒ د. أحمد باقر الطويل

حين يشعر الإنسان أن أيامه توشك أن تنتهي، ما الذي يختار أن يتركه خلفه؟ أموالًا يوزعها، أم كلمات يوصي بها، أم قيمًا يريد لها أن تستمر بعد غيابه؟ فالوصية ليست مجرد كلمات تُقال عند الرحيل، بل قد تكون خلاصة ما يراه الإنسان جديرًا بالبقاء، ورسالة أخيرة لحفظ الحقوق وصيانة العلاقات.

وقد حظيت الوصية بعناية في الإسلام، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ورُوي عن النبي صلى الله عليه وآله: "من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية"، كما أورده الشيخ الطبرسي في مختصر مجمع البيان عند تفسير الآية.

وحين نتوقف عند ما نُقل من وصية السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام للإمام علي عليه السلام، نجد معاني تتجاوز لحظة الوداع إلى تفاصيل الحياة. فهي تبدأ بعبارة لافتة: "يا بن عم، ما عهدتني كاذبة ولا خائنة ولا خالفتك منذ عاشرتني". إنها شهادة تختصر ثلاث قيم تقوم عليها العلاقة الزوجية: الصدق والأمانة والوفاء. فالوفاء الحقيقي لا يظهر في أوقات الصفاء وحدها، بل يتجلى حين تتغير الظروف، وتشتد المحن، وتغيب الوجوه. وليس نجاح العلاقة بطول سنواتها فحسب، بل بما تحفظه من كرامة وثقة وأمان.

ومن المعاني اللافتة في الوصية توصيتها له بأن يتزوج بعدها، في إشارة إلى أن الحياة لا تتوقف برحيل شريكها. فالمحبة لا تعني أن يُحكم على من بقي بالوحدة المؤبدة، ولا أن يصبح الزواج بعد الوفاة خيانة للذكرى. من حق الإنسان أن يبحث عن الأنس والاستقرار، لكن هذا الحق لا يعفيه من مسؤولية أبنائه، ولا سيما حين يكونون قد فقدوا أحد والديهم. فهم يحتاجون إلى الطمأنينة والرعاية، وإلى من يؤكد لهم أن مكانتهم لم تتغير. وكذلك للأرملة حقها في اختيار ما يناسب حياتها. فالحكمة ليست في انتصار طرف على آخر، بل في الجمع بين الحقوق والرحمة والعدل.

وتتضمن الوصية أيضًا قول السيدة فاطمة عليها السلام: "ولا تكشف عنّي، فإنّي طاهرة مطهّرة". وهي عبارة تذكّرنا بحرمة الجسد وكرامة الإنسان حتى بعد وفاته. وإذا كان ستر جسد الميت وصيانة حرمته من آداب تجهيزه، فإن الحجاب في حياة المرأة له أحكامه وأدلته الشرعية الخاصة، ولا يصح أن نجعل هذه العبارة وحدها دليلًا على جميع أحكامه. غير أن المعنى يفتح أمامنا سؤالًا أوسع: هل نعيش التزاماتنا الدينية عن فهم وقناعة، أم نكتفي بما ورثناه من عادات؟

فقد ترتدي فتاة الحجاب لأنها نشأت في بيئة ترتديه دون أن تفهم أبعاده، وقد ترفضه أخرى لأنها تراه تقليدًا اجتماعيًا لا تريد الخضوع له. والمشكلة في الحالتين أن يغيب البحث الواعي عن حقيقة التكليف. ولا يقتصر الأمر على الحجاب؛ فقد يصلي الإنسان لأنه نشأ في أسرة تصلي، ويصوم لأن مجتمعه يصوم، دون أن يسأل نفسه عن أثر عبادته في أخلاقه وسلوكه. فالعادة قد تكون بداية طيبة، لكنها لا ينبغي أن تكون نهاية الطريق. والنضج الإيماني أن ننتقل من تكرار الممارسة إلى فهم معناها، ومن أداء العبادة إلى استشعار أثرها في حياتنا.

أما الأبناء، فهم حاضرون في الوصية بما يُنقل من توجيه إلى الرفق بهما والعناية بهما. فالأم التي تقترب من الرحيل لا تنشغل بنفسها وحدها، بل يمتد قلبها إلى من سيبقون بعدها. والأبناء لا يحتاجون إلى الرعاية المادية فحسب، بل إلى الاحتواء والإصغاء والشعور بالأمان. وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول مسؤوليتهم إلى قيد يلغي حياة الوالد وحقوقه. فالمحبة ليست عاطفة مجردة، بل رعاية تحفظ حقوق الجميع وتوازن بين احتياجاتهم.

وحين نجمع هذه المعاني، ندرك أن الوصية تضع أمامنا منظومة من القيم: الصدق في العلاقات، والوفاء في العهود، والرحمة في الأسرة، وصيانة الكرامة، والوعي في العبادة، والعدل في التعامل. لكنها لا تدعونا إلى الاكتفاء بالإعجاب بهذه المعاني؛ فليس كافيًا أن نوصي أبناءنا بالصدق وهم يرون منا خلافه، أو نتحدث عن الرحمة دون أن يجدوا أثرها في تعاملنا معهم.

فالأبناء لا يرثون أسماءنا وأموالنا فحسب، بل يرثون شيئًا من أخلاقنا وطريقة تعاملنا مع الحياة والناس. وما يشاهدونه في مواقفنا قد يبقى في نفوسهم أكثر مما يسمعونه من كلماتنا.

وهنا يعود السؤال الذي بدأت به المقالة: لو كانت لنا وصية أخيرة، فما الذي نريد أن نتركه خلفنا؟ حقوقًا حفظناها، وقلوبًا رعيناها، وعلاقات صُنّاها، وقيمًا جسّدناها في سلوكنا؟ أم كلمات جميلة لم ننجح في تحويلها إلى واقع؟

ربما كانت أعظم وصية هي تلك التي لا تنتهي بقراءة كلماتها، بل تبدأ حين نقرر أن نعيش معانيها. فما الذي نريد أن يبقى منا حين نرحل؟